

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية

ورقة سياساتية

خصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ومساهمتها في أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي عام 2012، واقع واستنتاجات

المقدمة:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيف الفقر والبطالة، وإدخال تقنيات متقدمة للدول المستقبلية لهذا الاستثمار، لكن هذا الاستثمار بحاجة إلى توجيه سليم يخدم الاقتصاد.

لا تتعدى القيمة المضافة المتولدة من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين لعام 2012.

55% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في فلسطين، يتركز في القطاع المالي للعام 2012، 80% من هذا الاستثمار قدم من الأردن.

استناداً للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة فإن زيادة عدد العاملين بنسبة 100% عام 2012 تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بنسبة 70% في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، و60% في مؤسسات الاستثمار المحلي.

تسعى الدول عامة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له دور في تحريك عجلة الاقتصاد وتخفيف الفقر والبطالة، وإدخال تقنيات متقدمة للدول خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة التي تتأثر بها دول العالم.

يتم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي - الطبعة السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2009 على أنه أحد أنواع الاستثمار الأجنبي حيث يستثمر كيان ما في اقتصاد مقيم في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر شريطة أن تزيد نسبة الاستثمار الأجنبي عن 10% من إجمالي رأس المال المستثمر فيه، وأن يكون للمستثمر الأجنبي مصلحة اقتصادية طويلة الأمد بالإضافة إلى أن يكون له نفوذ في إدارة تلك المؤسسة (صندوق النقد الدولي، 2009).

يتكون الاستثمار الأجنبي الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافطة (عند امتلاك المستثمر أقل من 10% من رأسمال المؤسسة التي استثمر فيها، أو استثماره بالسندات) بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية الأخرى (كالاتمانات التجارية، القروض، العملة والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع أو القبض).

وبسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني تبرز الحاجة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى فلسطين حيث لا تتعدى نسبة القيمة المضافة المتولدة من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر 5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2012 (ريان، 2016).

اعتمدت هذه الورقة بشكل رئيسي على نتائج رسالة ماجستير حول خصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في فلسطين ومساهمتها في أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2012. إضافة إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. حيث تم ربط مؤسسات مسح الاستثمار الأجنبي مع مثيلاتها من سلسلة المسوح الاقتصادية ومسح المالية والتأمين التي نفذها الجهاز وبيانات الاستثمار في البنوك لعام 2012، باعتبار عام 2012 يمثل أحدث بيانات لتعداد المنشآت.

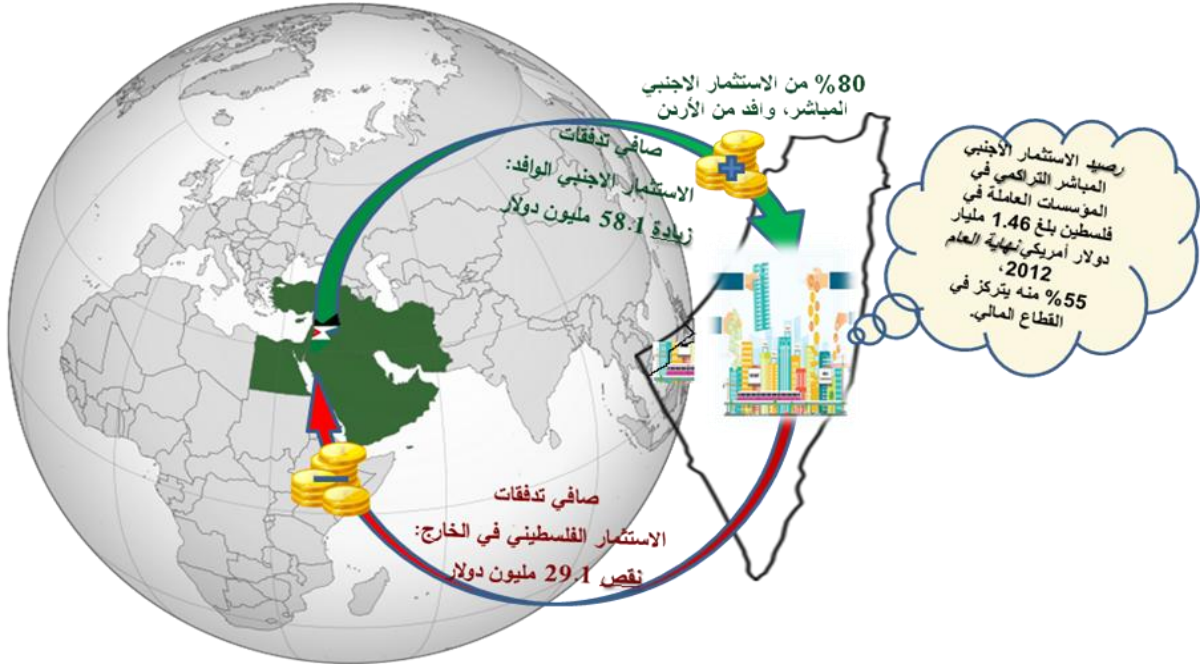
الهدف:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم ملخص حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في فلسطين وأثره على الاقتصاد الفلسطيني لعام 2012، باعتبار عام 2012 يمثل أحدث بيانات لتعداد المنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى فلسطين لعام 2012:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج إلى المؤسسات العاملة في فلسطين نحو 1.46 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2012، لتشكل 56% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد من الخارج في المؤسسات العاملة في فلسطين، فيما توزعت النسبة المتبقية إلى 26% استثمارات حافظة و18% استثمارات أخرى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2013).

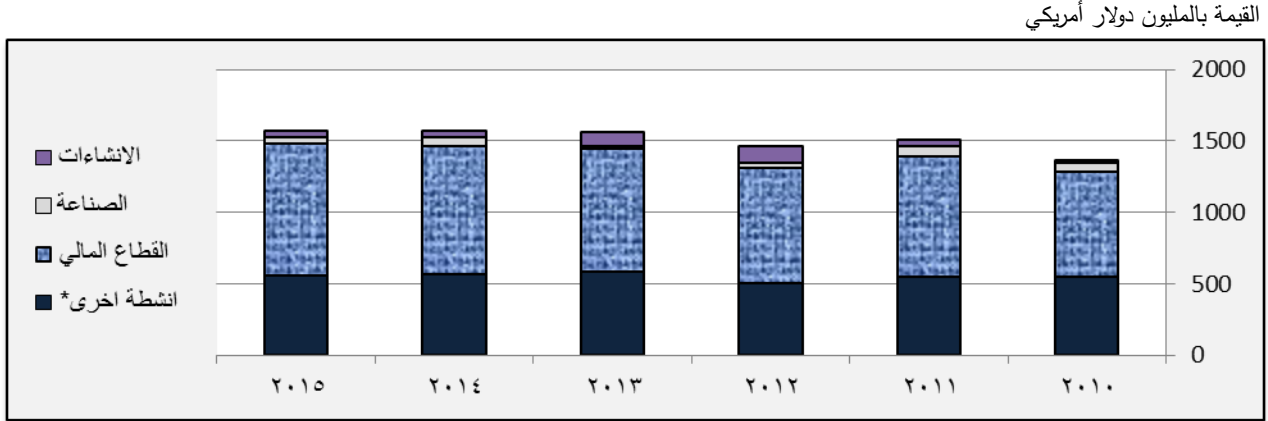
الرسم التوضيحي أدناه يفسر علاقة فلسطين مع باقي دول العالم من حيث التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر في فلسطين لكافة القطاعات خلال عام 2012، ورصيد الاستثمار الاجنبي المباشر للمؤسسات العاملة في فلسطين نهاية عام 2012.



يشير الرسم البياني أن صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي استثمره (غير المقيمين) في الاقتصاد الفلسطيني (الخصوم) خلال عام 2012 حقق زيادة وقدرها 58.1 مليون دولار أمريكي، في حين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي (استثمره الفلسطينيون) في دول العالم (الاصول) خلال عام 2012 قد حقق انخفاضاً وقدره 29.1 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يخص رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للمؤسسات العاملة في فلسطين في نهاية عام 2012، فإن 55% من رصيد هذا الاستثمار قد تركز في القطاع المالي فيما 35% منه تركز في قطاع الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات والتجارة الداخلية و 10% منه فقط تركز في قطاعي الصناعة والإنشاءات. أما من حيث مصدر الاستثمار فأن 80% من رصيد هذا الاستثمار قدم من الأردن عام 2012. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، 2013)

الشكل (2): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للمؤسسات العاملة في فلسطين حسب القطاع الاقتصادي في نهاية أعوام 2010-2015



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي، 2017. بيانات غير منشورة.
*أنشطة أخرى: تشمل الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات والتجارة الداخلية.

أهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في فلسطين¹ للعام 2012:

- **عدد المؤسسات:** بلغ عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في فلسطين نحو 65 مؤسسة أي ما نسبته 0.05% من إجمالي المؤسسات العاملة في فلسطين للعام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة، 2016).
- **عدد العاملين:** ساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل ما يزيد على تسعة آلاف عامل، أي ما نسبته 2.4% من إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص للعام 2012، وبلغ متوسط إنتاجية العامل 65 ألف دولار، مقارنة مع 17 ألف دولار في مؤسسات الاستثمار المحلي (ريان، 2016).
- **رصيد رأس المال المدفوع:** بلغ رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 17% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص العاملة في فلسطين. وبلغ متوسط رأس المال المدفوع للمؤسسة 26 مليون دولار، مقارنة مع 73 ألف دولار في مؤسسات الاستثمار المحلي (ريان، 2016).
- **القيمة المضافة:** بلغ إجمالي القيمة المضافة المتولدة من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 594 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام 2012، وبلغ نصيب المؤسسة من القيمة المضافة 9.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 52 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار المحلي (ريان، 2016).
- **الضرائب:** بلغت قيمة الضرائب التي يتم تحصيلها من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 57 مليون دولار أمريكي وهي بذلك تمثل ما نسبته 3% من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية للحكومة للعام 2012 (ريان، 2016).

(¹) البيانات أولية، وتعتمد على ربط بيانات مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2012 وسلسلة المسوح الاقتصادية لعام 2012 ومسح المالية والتأمين لعام 2012 التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2013، إضافة إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

تقدير مؤشرات إحصائية للمؤسسات العاملة في فلسطين حسب نوع الاستثمار للعام 2012، من خلال معادلات النموذج القياسي:

اعتمدت الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة لبيانات سلسلة المسوح الاقتصادية ومسح المالية والتأمين لعام 2012 إضافة الى بيانات الاستثمار في البنوك لعام 2012. كما تم الاعتماد على دالة الانتاج (كوب-دوغلاس) في تقدير نموذج قياسي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، والذي اعتمد اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، فيما اعتمد اللوغاريتم الطبيعي لكل من العمل (عدد العاملين) ورصيد رأس المال المدفوع المحلي ورصيد رأس المال الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة. (ريان، 2016)

وعند مقارنة أهم المؤشرات الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في العام 2012، تبين أن زيادة عنصر العمل عام 2012 بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمؤسسة بنسبة 70% في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في فلسطين و60% في مؤسسات الاستثمار المحلي. فيما زيادة عنصر رأس المال (رصيد رأس المال المدفوع) عام 2012 بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمؤسسة بنسبة 40% في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و30% في مؤسسات الاستثمار المحلي. (ريان، 2016)

أبرز الاستنتاجات:

- لا يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد لفلسطين عاملاً فاعلاً في الاقتصاد الفلسطيني عام 2012، لا من حيث عدد مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر ولا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ولا من حيث مساهمته في تشغيل العمالة الفلسطينية.
- لم يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني (كالصناعة والزراعة والإنشاءات) عام 2012، وانما تركز في قطاع الخدمات وتحديدأ خدمات الوساطة المالية والنقل والاتصالات.
- بالرغم من أن تكلفة تشغيل العامل إلى رأس المال في مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر بلغت 8 أضعاف مثلتها في مؤسسات الاستثمار المحلي عام 2012، إلا أن انتاجية العامل في مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر تعادل 176 ضعف انتاجيته في مؤسسات الاستثمار المحلي لعام 2012. ويعزي ذلك إلى ضخامة رأسمال مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر والتكنولوجيا المستخدمة فيها مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي.

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2016). مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2015: نتائج أولية. رام الله - فلسطين.
- صندوق النقد الدولي، 2009. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.
- ريان. فائد، 2016. الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية (2012). رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. فلسطين.